رئيس المكتب الفني لـ« الميثاق »:

التعليم الفني يفتقد البنية التحتية

• أوضح المهندس أحمد الصنعاني -رئيس المكتب الفني بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني أن توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية نحو التعليم الفني تعد ميزة كبيرة لهذه الوزارة إلا أن هناك اخفاقات عدة تحدث لغياب الدور التخطيطي.

وأكد في حوار لـ« الميثاق» أن استراتيجية التعليم الفني مرمية في الأدراج ولم ينفذ منها شيء، اضافة الى عدم التنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص الذي سيستوعب مخرجات هذا النوع من التعليم ونقاط أخرى مهمة تطرق إليها رئيس المكتب الفني في إطار حديثه..

حوار: توفيق الشرعبي

استراتيجيات وزارات التعليم الثلاث غير مرتبطة فيما بينها

كثير من المشاريع متعثرة.. وقائمة سوداء بأسماء المقاولين

لدينا قصور كبير في القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني

□ تولي القيادة السياسية التعليم الفني والتدريب المهني اهتماماً خاصاً وبالرغم من الرعاية والدعم إلاّ أننا نلاحظ أن ثمة اخفاقات واضحة تحول دون تحقيق تلك الطموحات وترجمتها الى الواقع فما هي المشكلة بالضبط وما الحلول من وجهة نظركم؟

– بالنسبة لاهتمامات الأخ رئيس الجمهورية بالتعليم الفني والتدريب المهني ميزة كبيرة للوزارة حيث لا يكاد يخلو خطاب له من التوجيه بأهمية هذا النوع من التعليم وحث الشباب على الالتحاق به.. وأتذكر أنه في عام ١٩٧٩م، أي بدايات توليه قيادة الوطن نادى في إحدى خطاباته بأهمية هذا النوع من التعليم فكنت ممن توجه حينها والتحق بالتعليم الفني.

وأقول إنه كان يفترض على قيادات الوزارة المتعاقبة أن تستغل هذا الاهتمام وتجعله رؤية حقيقية لايجاد التعليم المطلوب في هذا المجال لأننا نعتبر الآن في المرحلة الثالثة وقد جاءت الى الوزارة قيادات ولكن بدون خبرة تواكب اهتمامات فخامة الأخ الرئيس الذي دائماً ما يوجه بإنشاء المعاهد وكليات المجتمع والمؤسسات التدريبية حتى بلغت ٦١ مؤسسة في هذا المجال وكلها ترمي الى مكافحة البطالة وتلبية احتياجات السوق.

لكن نجد أن اهتمام الوزارة يكرس في المشاريع فقط والأجدى أن تهتم بالبنية التحتية للتعليم الفني بشكل عام.. مناهج، اختبارات، كادر، معالجة عجز.. التواصل والتنسيق مع الجهات والوزارات الأخرى لمعالجة كل الأوضاع.. أما اذا كان الاهتمام بالمشاريع فقط وتغييب كل ما أشرنا إليه فهذا سينعكس سلباً على أداء الوزارة ومخرجاتها التي ستكون غير مكتملة لاحتياجات سوق العمل.

نحن لدينا توجه للمشاركة مع القطاع الخاص لكنه غير كاف ومجرد تصريحات اعلامية لأن جزءاً بسيطاً هو المساهم مع الوزارة في المناهج والاختبارات، ولكن بعد ذلك لا يشارك لعدم جاهزية الوزارة لتبني مثل هذا التنسيق لأن العمل بدون القطاع الخاص سينتج مخرجات لا تختلف عن التعليم العام.

وأشير هنا الى أننا مازلنا ندرب ونعلم على التقنيات القديمة وهذا بالطبع لا يواكب ما وصل اليه السوق.. فمثلاً سوق السيارات وصل الآن الى تقنيات الكترونية عالية وحساسة والتعامل معها يتطلب مهارات متخصصة وكفؤة.. وهذا يحتاج إلى معاهد تقنية مجهزة بحيث تكفل تعليماً دقيقاً لمخرجات هذا التعليم.

الحاجة ماسة

□ هل هناك برامج محددة لتأهيل كوادر الوزارة؟

– هناك توجه ولكن ليس بالشكل المطلوب أي مجرد دورات تدريبية بسيطة.. رغم أننا بحاجة ماسة لتجاوز الخلل داخل مؤسسة التدريب كما يجب التنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية لمعرفة النقص الموجود في الكادر والذي لم يتم بشأنه أي جديد اطلاقاً.. ولهذا نجد الاقبال كبيراً والطاقة الاستيعابية قليلة جداً وحتى الآن لم يتم معالجة هذه الاشكالية بشكل جذري.

الخوف على الدعم

□ ماذا عن التنسيق بينكم وبين جهاز محو الأمية كون هناك أعمال متقاربة بينكما؟

– حقيقة لا يوجد أي تنسيق نهائياً بيننا وبين هذا الجهاز، وكانت هناك محاولات سابقة بين الوزارة وجهاز محو الأمية لكن لم تسفر هذه المحاولات الى نتيجة مرضية.. لأن جهاز محو الأمية لديه دعم من المنظمات الدولية وهو يخاف أن يؤول هذا الدعم الى جهات أخرى.. وأجزم أن عدم التنسيق كذلك ناتج عن حساسيات بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني، لأن الأخيرة كانت جزءاً من الأولى.. لذا نلاحظ عدم التنسيق المشترك حتى على مستوى المخرجات لأن مدخلات التعليم الفني من مخرجات التعليم العام وهذا ما جعل المخرجات من التعليم الأساسي والثانوي تفاجأ بالتخصصات في التعليم الفني لأنها لم تسمع بها إلاّ كمسميات فقط وهذا ناتج عن عدم وجود منهج مهني في التعليم العام.

أضف الى ذلك أن قيادة جهاز محو الأمية لم تكلف خاطرها بزيارة الى وزارتنا حتى نعرف احتياجاهم أو مدهم بكادر متخصص لمساعدتهم، وكما قلت بإنهم يخافون على الدعم، لذا لا ندري ماذا يعملون وما هي مادتهم التدريسية، كما لا نعلم الى أين تذهب مخرجاتهم!!

والأغرب من ذلك عدم التنسيق بين وزارات التعليم الثلاث حول سلم تعليمي واحد، لأن من يخرج من التعليم العام يتجه إما الى التعليم الفني أو العالي.. كما أن استراتيجيات هذه الوزارات غير مرتبطة فيما بينها ولا تشجع أي وزير أن يبادر ويقول نحن نخدم وطناً واحداً ولابد من التناغم والترابط بين استراتيجيات هذه الوزارات..

ضرورة التنسيق

□ يراهن الكثير من الساسة ورجال الاقتصاد على التعليم الفني والتدريب المهني لمعالجة ظواهر البطالة والفقر وافتقار السوق المحلية لعمالة يمنية مؤهلة فهل المؤشرات والارقام الخاصة بوضع التعليم الفني يمكن أن يراهن عليها فعلاً؟

– الأساس الكبير أن يكون هناك ارتباط وثيق بين السوق والمؤسسات التدريبية لأنه اذا لم يكن هذا التنسيق موجوداً فلن تخرِّج الوزارة سوى بطالة فقط.. فلابد من التنسيق مع أرباب العمل ومعرفة احتياجاتهم والتقنية الموجودة لديهم وتوالي الزيارات الى مواقع العمل وأيضاً زيارة القطاع الخاص الى المؤسسات.

ولو نظرنا الى الدول العربية المتقدمة نجد أن فيها مؤسسات تنشئ أقساماً داخل مؤسسة التدريب لتأهيل الناس على التقنيات الحديثة وهذا مازال قاصراً لدينا، فالمؤشرات الحقيقية للواقع تعكس عدم وجود تنسيق أو تناغم حيث يعزف القطاع الخاص أحياناً عن مخرجاتنا الفنية لأن النظرة مازالت قديمة تجاه هذا التعليم أضف الى أن القطاع الخاص لا يريد أن يؤمن بالتوجه الجاد للوزارة نحو تبني التقنية العالية والتجهيزات الحديثة، وأدلل على ذلك أنه كان يوجد لقاء تشاوري مع القطاع الخاص لانشاء المجالس الاستشارية للتعليم الفني والتدريب المهني، لكن لم يحضر سوى شخص واحد من أرباب العمل في القطاع الخاص وهذا شيء يهمهم وهو ناتج عن قصور وجهل بأهمية مخرجات التعليم الفني.. ولو استقرأت الواقع لتعرف العاملين الالكترونيين لدى السوق نفسه ستجد أكثر من ثلاثة آلاف منشأة أغلب العاملين فيها غير مؤهلين ويعملون بالخبرة فقط مع انعدام الرقابة.

كما أؤكد أنه لم يكلف أحد أرباب العمل أو أي صاحب مؤسسة انتاجية نفسه ويأتي الى الوزارة ويطلب مؤهلين لتأهيل العاملين في مؤسسته.. رغم أن القطاع الخاص مشارك في صندوق التدريب المهني ومساهم فيه ولكن أرباب الأعمال لم يقدموا حتى مذكرة واحدة الى الصندوق لتأهيل موظفيهم على الأقل لاستغلال المساهمات التي يقدمونها الى الصندوق فهذا من حقهم!!

ولتجاوز هذا التدني وعدم التنسيق لابد على قيادة الوزارة من التفكير الجدي بالبنية التحتية لهذا النوع من التعليم وعليها أيضاً أن تنسى العمل في المشارع وتتجه نحو تأهيل الموظفين وعمل دراسات لمعرفة مكامن القصور وأسباب التدني.

خلل كبير

□ ما الجديد داخل الوزارة فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي والاداري وحل مشكلة المشاريع المتعثرة؟

– لا جديد لأن الجميع في الوزارة كانوا يتفاءلون بالقيادة الجديدة لكن لم يحدث الى الآن سوى تغيير مدير عام المشاريع داخل الوزارة.. كما أن هناك خلأً كبيراً ويعتبر فساداً إدارياً.. حيث يوجد أربعة قطاعات في الوزارة لا يوجد تنسيق بينها اطلاقاً ولا يوجد لها أية صلاحية.. وهذه القطاعات هي قطاع المشاريع، وقطاع المناهج، وقطاع سوق العمل، وقطاع المعايير والجودة، وكل واحد منها له مهام وله وكيل ووكيل مساعد ويشمل ادارات عامة تصل الى أربع ادارات لكن الأعمال روتينية ولا توجد أدنى تفاهم بينها.. بالاضافة الى عدم وجود موازنة لهذه القطاعات.

فإذا أراد قطاع ما أن يقدم رؤية أو يشتغل في شيء معين فلابد أن يمر عبر القنوات الرسمية المتمثلة بالوزير.. والوزير اذا غاب غابت الأعمال بل وقفت بالكامل.. بمعنى أنها مركزية بحتة.. كما أنه لا يمكن لأي وكيل أن يصرف ريالاً واحداً.

إلاّ الوزير أو النائب أما البقية فلا أحد يستطيع أن يكافئ أي موظف مهما كان عمل هذا الموظف.

الفساد الإداري أخطر

أنا اعتبر الفساد الاداري أخطر بكثير من الفساد المالي الذي يمكن تحديده وحصره، أما الإداري فمن الصعب معالجة أوضاع عدد كبير من القيادات والموظفين داخل الوزارة لا يمارسون أعمالهم إلاّ روتينياً وكذلك ليس لديهم صلاحيات في أعمالهم ومهامهم، لذا تجد الطاقات نائمة أي بيات شتوي والابداع منعدم تماماً والتحفيز غائب.. كما أنه لابد من عرض أية فكرة عمل على الوزير وأحياناً قد لا تستطيع مقابلة الوزير لأيام حتى يوافق على هذه الفكرة أو ذاك العمل وهذا بالطبع يعمل خللاً وإرباكاً.

وهذا ربما ليس مشكلة التعليم الفني فقط ولكن كل الوزارات.. وكما يُقال بأن هذا المنصب سياسي فعندنا في وزارة التعليم الفني ليس منصباً سياسياً لأن الوزير يتدخل أحياناً في اجازة الموظف، لماذا لم يأخذها منه مباشرة، رغم وجود وكلاء ومديري عموم معنيون بذلك.

ولا ندري لماذا لا يعطي كل قطاع موازنة مخصصة ويحاسب عليها بدلاً من الجلوس هكذا بدون عمل بعيداً عن حصر الموازنة على من يسبق بالعمل.

وأؤكد أن الاخفاقات الناجمة ما هي إلاّ نتيجة لهذا الوضع الذي تمر به الوزارة لأن كل قيادة تأتي بنفس النمط الذي أتت به سابقتها.. والخلل الكبير يكمن في تعيين أكاديميين ليس لهم معرفة بالتعليم الفني وليس لديهم رؤية عنه حيث يأتي ليتعلم من الصفر الى أن يعرف فيتم تغييره وهكذا.. ويأتي البديل ويحتار في عمله لذا تجده يمسك المشاريع التي هي أقرب وأسهل أما معالجة خلل في المضمون أو نزول ميداني والاطلاع عن كثب فلا يمكن له لعدم معرفته بذلك أصلاً.

قائمة سوداء

□ حصلنا على معلومات تفيد أن مقاولاً واحداً هو الذي يملك الامتياز لمشاريع الوزارة فما صحة ذلك؟ وما النص القانوني الذي يجيز للوزارة تمرير مثل هذه المقاولات؟

– بالنسبة للمشاريع هناك قطاع خاص بها وتمر عبر مناقصات رسمية ويتم رصد موازنات كبيرة جداً لانشاء مؤسسات تدريبية تصل الى ٤٠٠ مليون، لأن التجهيزات مكلفة وقد تنشئ أكثر من ثلاث مدارس للتعليم العام بموازنة مؤسسة في التعليم الفني وهذا يعود كما قلنا للتجهيزات وسعة المبنى.

والمفروض أن المشاريع تعالج عبر اللجنة العليا للمناقصات ولا تخضع للاجتهادات من قبل الوزراء، وهذا هو السبب لتعثر كثير من المشاريع.

هناك كثير من المشاريع متعثرة والوزير صرح بأنه سيعد قائمة سوداء بأسماء المقاولين، وهنا نسأل ما المعايير وما ضوابط التقييم؟

آلية الهيئة

□ هل هناك طفرة حقيقية للتعليم الفني؟

– إن الطفرة الحقيقية للتعليم الفني كانت أيام الهيئة العامة للتدريب المهني وللأمانة إننا مازلنا حالياً نشتغل بآلية هذه الهيئة.. وحقيقة أن انتصار التعليم الفني تجسد في انشاء وزارة خاصة به، لكن للأسف، القيادات المتواترة على هذه الوزارة قادت هذا التعليم نحو التدني.. فأنا لي ٢٢ سنة في التعليم الفني وأحد مؤسسي هذا النوع من التعليم لم أجد أي شيء جديد منذ أنشئت الوزارة لأنها لا تواكب الجديد اطلاقاً.. نحن بحاجة حقيقية لقيادة متمكنة لديها معرفة كاملة وقادرة على مواكبة الجديد في سوق التقنيات واخراج الوزارة من التخبط الحاصل!!

شطحات

□ مؤخراً صرح مسئول كبير في الوزارة أنه تم تنفيذ أكثر من ٦٠٪ من برنامج الرئيس.. ممكن أن تعطونا تفاصيل وافية عما نفذته الوزارة بهذا الشأن؟

– أنا بصراحة تابعت ما تنشره الصحف وقرأت تصريحات بهذا الخصوص لكثير من الجهات فمنهم من يقول حقق ٦٣٪ ومنهم ٦١٪ وهكذا، وأنا أعد كل هذا مجرد شطحات ووزارة التعليم الفني لم تحقق ٦٠٪ من هذا البرنامج ومازلنا نتمنى ونحاول مواكبة برنامج الرئيس الانتخابي من أجل الوفاء بالالتزامات الموكلة الى الوزارة وهذا يجعلنا نؤكد أنه لابد من العمل بجدية أما اذا كان على النمط الجاري فلن نعمل شيئاً.

نحن لدينا استراتيجية مرمية في الأدراج ولو سألت أي وكيل عنها أو أين وصلوا فيها فصدقني لا أحد سيجيبك لأنه لا يوجد من أُوكل إليه تنفيذها.. لذا هي الى يومنا هذا في الأدراج، وما تم انجازه من مشاريع هو التوسع في نقطة من برنامج الأخ الرئيس تتمثل في توسيع هذا النوع من التعليم في المحافظات من خلال انشاء المعاهد وكليات المجتمع.. ومن المفروض أن تكون وزارة التعليم الفني السباقة في تنفيذ برنامج الأخ الرئيس لأنه لا توجد أية وزارة تحظى بالاهتمام الخاص من فخامة الرئيس مثل وزارة التعليم الفني.

مازلنا عند ٣٪

□ منذ سنوات ووزارة التعليم الفني تسعى لاستيعاب ١٥٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي ووضعت استراتيجية لذلك لكنها حتى الآن غير قادرة على استيعاب ما نسبته ٣٪ حسب مسئولين في الوزارة.. لكن المثير للدهشة أن الوزارة أعلنت مؤخراً عن امكانية استيعاب ما نسبته ١٠٠٪ من مخرجات التعليم، فما هي امكانات الوزارة الفعلية والصحيحة بحكم مسئوليتكم ومعرفتكم بحقيقة أوضاع التعليم الفني؟

– أعتقد أنه مثل هذه التصريحات تعد مجازفة لأننا الي حد الآن نحاول أن نستوعب ٣٪ من مخرجات التعليم العام لأنه مازال لدينا قصور كبير في القدرة على الاستيعاب.. سعياً نحو تحقيق الالتزامات المفروضة على الوزارة والمتمثلة باستيعاب ١٥٪ عام ٢٠١٠م، لكننا كما قلت مازلنا عند ٣٪ من خلال استحداث تخصصات جديدة ومؤسسات حديثة أما من يقول إن الوزارة ستستوعب ١٠٠٪ فهذا كلام غير صحيح وغير معقول.

واذا كنا لم نستكمل الحاجات الضرورية كالكادر التعليمي فكيف سنستوعب هذه النسبة الخيالية، فهناك تخصصات مازالت بحاجة الى مدربين ومازلنا بحاجة الى الاهتمام بالبنية التحتية للتعليم كالمؤسسات والتجهيزات والمنهج لأن هذا هو الأساس للقدرة.

لا جديد

□ ما مصير المعاهد الذكية؟

– بالنسبة للمعاهد الذكية فهذا كان على سبيل الاتفاق مع الوفد الكوري الذي زار اليمن قبل عام أو أكثر وكذلك الوفد اليمني الذي ذهب الى كوريا على أساس انشاء هذه المعاهد وحضرنا ورشة عمل للتعريف بهذه المعاهد، لكن الى الآن لا يوجد أي جديد في هذا الموضوع.

مقترح

□ كلمة أخيرة:

– أنا أطرح مقترح يتمثل في انشاء قطاعات خاصة في وزارة التخطيط تكفل متابعة المشاريع مثل قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع الطرقات، لتقوم هذه القطاعات بالمتابعة واستكمال بنية المشاريع والمباني.. لأجل أن تتفرغ قيادات الوزارات لما هو أهم ولما أنشئت من أجله الوزارة كمعالجة التعثرات، ومكافحة الفساد، والاهتمام بالتأهيل والتدريب لجميع الكوادر وتحسين مضمون المخرجات.

وأرى أنه ليس من الضروري أن يبقى قطاع المشاريع تابعاً للوزارات وإنما يحول الى وزارة التخطيط حتى تبتعد قيادات الوزارة عن الاهتمام الخاص بهذا الجانب فقط والالتفات لما هو أهم.